

في النظم الإسلامية

## من تنظيمات الإحسان

للأستاذ لييب السعيد

لا تزال الخدمة الاجتماعية فقيرة إلى دراسة إسلامية متخصصة تشارك في نهج قواعد هذا الفن وتقرير أساليبه، وترقد تاريخه بأعني الروافد وأغذيتها

وهذه الدراسة التي نشدها والتي نرى أنها تقوم على التفتيش الصابر والجمع البصير، ثم التحقيق الواعي والدرس الدقيق، حرية أن يجرد لها المسئولون في معاهد الخدمة الاجتماعية عندنا وفي جامعاتنا كتيبة من الباحثين لهم بصر بالإسلام وقدرة علمية على سير تاريخه وفقه وأدبه وسير أعلامه. ولقد بلونا أغلب أساندة الخدمة الاجتماعية في مصر يعجزون عن التحرر من الاتجاهات الغربية في تفكيرهم بل في تعبيرهم، فخرى بالكتيبة المرجوة أن يكون لأمراده من الاستعداد والاجتهاد والإخلاص الأمين للمعرفة ما يكفيهم هذا المعجز

ولعل من أمثلة الإهمال الغليظ الذي يشهده المتلون بدراسات الخدمة الاجتماعية في مصر أن هذه الدراسات حين تتناول تنظيم الإحسان تسكت عن خطة الإسلام في هذا الشأن سكوت الجاهل، أو تذكر - وقتها تذكر - وسلا من محيط، بينما تفيض أيما إفاضة في النظم الأوروبية. والامريكية: فهي تتحدث مثلا عن إرشادات سنة ١٥٢٩ في هيرج التي صدرت للمشرفين المحليين ليتصرفوا أحوال الفقراء، ويتيحوا العمل لمتحققيه ويقرضوا الموزين قرضا حسنا ويساعدوا المريض؛ أو عن أوامر شارل الخامس سنة ١٥٥٢ مجمع الإمارات في الأراضي المنخفضة وتوزيعها على الفقراء وتعليم البنائى وتشغيلهم ومساعدة الكسالى

والشردين، أو تسترسل في الحديث عن قوانين الفقر الإنجليزية التي صدرت في القرن السادس عشر؛ أو تردد الكلام من نظام المزارع الريفية الأمريكية التي تضم الفقراء وضمان المقول والسكيرين ... إلى آخر هذه النظم

والحق أن المسلمين سبقوا إلى تنظيم الإحسان على نحو لا تكاد النظم الغربية تستشرف إلى سمو مكاته. فالصدقات - وهى في الإسلام المصدر الأول للإحسان، والركن الثالث من الأركان التي بنى عليها الدين - تكرر في الصحاح أن النبي أوفد من رجاله من يجمعونها. والأخبار على أن الخلفاء بمدته عينوا الموظفين لجمعها، وأنه في مختلف العصور كان لجبايتها عمال متخصصون يدخل فيهم الساعى والكاتب والقاسم والحاشر الذى يجمع الأموال وحافظ المال والريف ... (١) ولقد اقترح « أبو يوسف » على « هرون الرشيد » تعيين موظف خاص للصدقات في جميع البلدان. يقول أبو يوسف للرشيد: « ومره المبروجه فيها أقروا برتضيهن ويسأل عن مذاهبهن وطرائقهم وأماناتهم يجمعون إليه صدقات البلدان » (٢)

أما توزيع الإحسان، فكان مخصصا له إنا موظفون ودواوين، وهذا دليل على أنه كان إجراء له ترتيب مقدور وله صفة النظام والدوام

جاء في تضاعيف أحد الأخبار أن « المنصور » ولي عامله بالبصرة الإجراء على القواعد من النساء اللواتى لا أزواج لهن وعلى العميان والأيتام (٣). ويذكر « الطبرى » عن الخليفة « المهدي » أنه أمر في سنة ١٦٣ أن يجرى على المجذمين وغيرهم (٤). كما يذكر « المقدسى » عن نفس

(١) الشوكاني: نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ والمحمودى: التنبيه والإشراف ص ٢٣٩ وابن عساکر الشافى: التاريخ الكبير ج ١ ص ١١١  
(٢) أبو يوسف: المراج ص ٩٦  
(٣) التنوخى: السجاد من فعات الأجواد ص ٢٥٧  
(٤) الطبرى: تاريخ الأمم والملوك ج ٩ ص ٣٤٢

في السؤال ، فوالله لا يسألني أحد منكم شيئا فتخرج له مسأله مني شيئا وأنا له كاره تيارك له نيا أعطيتة » (١١) . بل هو يخوف من المضي في السؤال : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مزعة لحم » (١٢) والإسلام ، مع بليغ رفته بالمهاديج يحرم سؤال الذكثير ويشدد التكثير والمواخدة على محترفيه ، فالرسول (ص) يقول : من سأل الناس تكثرا فإنما يسأل جرا ، وليستقل أو ليستكتر » (١٣) وإنه ليتحدث عن أخذ الصدقة بغير حق فيقول إنه « كالذي يأكل ولا يشبع ، ويكون شهيدا عليه يوم التيامة » (١٤)

ومن مصاديق هذه النظرة الإسلامية أن الرسول نفسه يترفع بأسرته وأقربائه عن التذل إلى مستوى قابل الصدقات ، فهو يحرم عليهم الصدقة ولا يحملهم في صف ذوى الفاقة ؛ يقول : « إن الصدقة لا تبنى لمحمد ولا لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس » (١٥) . وقد أخذ سبطه الحسن بن علي عمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال النبي : كخ كخ ، ليطرحها ثم قال : أما شمرت أبا لانا ما كل الصدقة ؟ (١٦) بل إنه ليحرم الصدقة على موالى آله ، ولو كان الأخذ على جهة العهدة (١٧) . والمسلمون يتأثرون بالنبي ويقتدون به ، فيرون التماسي عن الصدقة واجبا محتوما على المستغنى : شرب عمر بن الخطاب لنا فأعجبه ، فسأل الذي سقاه : من أين هذا اللبن ؟ فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه « فإذا نهم من نهم الصدقة وهم يتقون فجعلوا لي من ألبانها ، فجعلته في سقائي ، فهو هذا » فأدخل عمر يده

(١١) نفس المصدر ص ١٢٨

(١٢) صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٤٧ ، وصحيح مسلم بشرح

التورى ج ٦ ص ١٣٠

(١٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦ ص ١٣٠

(١٤) صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٤٤

(١٥) مختصر لأحمد ومسلم — انظر الشوكاني ج ٤ ص ١٦٤

(١٦) متفق عليه رواه البخارى — انظر الشوكاني ج ٤ ص ١٧٢

(١٧) الشوكاني ج ٤ ص ١٧٤

الخليفة أنه أجرى على العميان والمجذومين والضعف (٤) . وكذلك يذكر « الجهبشارى » من « الرشيد » أنه أمر بإجراء القمع على أهل الحرمين وغيرهم عن ذكرهم تنصيلا (٥) ويروى « ابن مسكويه » في كتابه « تجارب الأمم » وتمايب المهمم » في ذكر ما دبره « على بن عيسى » في وزارته سنة ٣١٥ وما جرى في أيامه أنه قلد رجلا سماهم دواوين متعددة ، منهم « أبو أحمد عبد الرهاب بن الحسن » الذى تولى « ديوان البر والصدقات » . (٦) « وطاهر ابن الحسين » فى النهج الشهير الذى رسمه لولده « عبدالله » حين استعمله « المأمون » على « الرقة » ، يدعو ولده إلى « تماهد أهل البيرات من دخلت عليهم الحاجة فيحتمل مؤنتهم ويصلح حالهم حتى لا يجدوا خلقتهم مسا » ، ويقول له : « وتماهد ذوى البأساء وأيتامهم وأراملمهم ، واجعل لهم أرزاقا من بيت المال اقتداء بأمر المؤمنين ( يريد المأمون ) فى العطف عليهم والعتة لهم ليصلح الله بذلك عيشهم ويرزقك به بركة وزيادة » (٨) . ويروى « ابن خلكان » أن « ابن الفرات » كان يعطى الفقهاء والعلماء والفقراء وأهل البيوتات أكثرهم مائة دينار فى الشهر وأقلهم خمسة دراهم وما بين ذلك . (٩)

\*\*\*

والإسلام — قبل النظم الحديثة — يكره أن يبرى الإحسان غير المحتاجين بالكف والاعتماد على عطف المحسنين ويصرفهم عن طلب الرزق ، فهو يحب للناس أن يستغنوا بالمعمل من الحاجة الملجئة للسؤال . يقول النبي (ص) « اليد العليا خير من اليد السفلى ، والييد العليا المنفقة والسفلى السائلة » (١٠) . وهو ينهى عن المسألة الملحفة : « لا تلحفوا

(٥) القدسي :

(٦) الجهبشارى : الوزراء والكتاب ص ١٧٧

(٧) ج ٥ ص ٢٥٦ منقول بالتصوير الشمسى ، ونشره

« مرجوليوت »

(٨) انظر ابن الأثير : الكامل ج ٦ ص ١٣٨

(٩) ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٧٢

(١٠) راجع صحيح مسلم بشرح التورى ج ٦ ص ١٢٤

فاستقاه (١٨)

والإسلام في إياها أن تتسرب الصدقات لغير المستحق، يعين مصارفها ، بحيث يفيد منها الفرد والجماعة والدولة والدين . « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » (١٩) . ويقول النبي في شأن تعيين هذه المصارف : « إن الله تعالى لم يرض في قسمة الأموال علك مقرب ولا نبي مرسل حتى تولى قسمتها بنفسه » (٢٠) .

ويجب الإسلام في العمل المنتج مهما يكن شأنه مثيلاً، ليس نجس ليعول المرء نفسه في ظل الكرامة والاستقلال ولا يكون كلاً على الدخل القوي ولا يدخل على المسئول شيئاً في ماله ، ولكن أيضاً ليسهم في التقدم الاجتماعي للأمة ويحرز شرف التصدق « لأن يندو أحدكم فيحطب على ظهره فيتمدق ويستغنى به عن الناس خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه » (٢١)

ومن جميل ما أشارت إليه السنة أن الأنبياء مع علو درجتهم كانت لهم حرف يكسبون منها الحلال الخالي عن المنة ، فأدم احترف الزراعة ، ونوح التجارة ، وداود الحدادة ، وموسى الكتابة كان يكتب التوراة بيده ، وكل منهم قدره في التتم . (٢٢)

ويجعل الرسول عدم السؤال أمراً يطلب إلى المسلمين مبايئته عليه : حدث عوف بن مالك الأشجعي ، قال : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أو ثمانية أو سبعة ، فقال : ألا نبايعون رسول الله ؟ وكنا حديث عهد ببيئته ، فقلنا : قد بايعناك يا رسول الله ، فعلام نبايعك ؟ قال : على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً والصلوات الحسنة

(١٨) رواه مالك في موطنه

(١٩) سورة التوبة — ٦٠

(٢٠) الماوردي : الأحكام السلطانية ص ، وانظر

الشوكاني ج ٤ ص ١٧١

(٢١) متفق عليه ، رواه البخاري ، انظر الشوكاني ج ٤ ص ١٩٢

(٢٢) راجع السيوطي : فيض القدير — شرح الجامع الصغير

للناوي ج ٤ ص ٥٤٤ ، ٥٤٥

وتطيموا — وأمر كلمة خفية — ولا تسألوا الناس شيئاً ، فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فإيسأل أحداً يناوله إياه (٢٣)

والإسلام حريص على كل الناس ألا يتطلخوا ، ولذلك يتيح لمن لا مال لهم التعاقد مع أرباب الأموال الذين يعجزون عن تسميرها على تولى التسمير بشرائط خاصة تحقق نفع الطرفين كليهما . فالعقود الإسلامية يسط أحكام المضاربة ، وهي شركة في الربح يكون المال فيها من جانب والعمل من جانب آخر (٢٤) ، والمزراعة وهي شركة في إنتاج الأرض بين صاحب الأرض والمامل (٢٥) ، والمساواة وهي شركة في الثمر بين صاحب الشجر والمامل (٢٦) . كما يضع الفقه الإسلامي أحكام الإجارة وهي عقد تملك المنافع أو هي بيع المنافع (٢٧)

وتنشيطاً للحياة الاقتصادية ، لا يجب الإسلام حبس المال عن الاستغلال ، ولذلك أعطى القاضي حق إقراض مال الوفاق والغائب والأفقطة ، بل إن مال اليتيم — وحرص الإسلام عليه هو ما هو — يستطيع القاضي أو الوصي إقراضه بشرائط ، وكذلك مال المسجد للتولى إقراضه (٢٨) .

وتقديم المتعطلين الزرياء من التقاليد الإسلامية . يروي « ابن بطوطة » في رحلته أن كل من كان ينقطع بحجة من جهات دمشق « لا بد أن يتأني له وجه من الماش من إمامة مسجد أو قراءة بمدرسة ... » إلى أن يقول : « ومن كان من أهل المهنة والخدمة فله أسباب

(٢٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١٣١

(٢٤) الكسائي : بدائع الصنائع في ترتيب الصرائع ج ٦

ص ٧٩ وما بعدها ، والشوكاني ج ٥ ص ٢٦٤

(٢٥) انظر ابن عابدين : حاشيته على الدر المختار ج ٥ ص

٢٦٧ وما بعدها ، وانظر ابن المهام : فتح القدير ج ٨ ص ٣٢ ،

والكسائي ج ٦ ص ١٧٥ وما بعدها ، والشوكاني ج ٥ ص ٢٧٢

(٢٦) انظر الكسائي : ج ٦ ص ١٨٥ وما بعدها ،

والشوكاني ج ٥ ص ٢٧٢

(٢٧) انظر ابن المهام : القدير فتح ج ٧ ص ١٤٦ والشوكاني

ج ٥ ص ٢٨١ وما بعدها

(٢٨) ابن عابدين : ج ٤ ص ٥٢٨ و ٥٢٩ ، وابن المهام

ج ٨ ص ٤٦

اتفق فيكون منهم من لا نظر له أو من لا فهم له ، وإنما ثلاثة يكونون جميعاً من ذوى اليقظة والعقل ، حتى تكون شهادتهم حيث يريد التحرى من التبرول والتقدير ، ولا يكون هؤلاء ممن لم تربطهم بالسائل علاقة تفهم على حقيقة ماله — والمال مما يخفى عادة ولا يعلمه إلا أصدق الناس بالمرء — وإنما يكونون من أهل الخبرة بحاله باطنه وظاهره حتى لا يشهدوا بما لم يحيطوا بعلمه . والإحسان بعد كل تلك الحيلة ليس شيئاً غير ممنوع ولا مقطوع ، وإنما هو بالقدر الذى يتيح قواماً من عيش ، فإن تجاوزه فهو حرام لا يحل كسبه ولا أكله

والإسلام فى تعريف المسكين الذى تحق له الصدقة ثابت النظر دقيق التقدير واسع الرحمة . بقول النبي (ص) : « ليس المسكين الذى ترده الأكلة والأكلاتان ، ولكن المسكين الذى ليس له غنى ويستحى أو لا يسأل الناس إلحافاً » . وفى رواية مسلم : « ليس المسكين بهذا الطواف الذى يطوف على الناس فترده اللقمة والامتاز والتمرّة والتمرّتان » قالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟ قال : « الذى لا يجد غنى ينفية ، ولا يفتن له فيتصدق عليه ، ولا يسأل الناس شيئاً » (٢٢)

\*\*\*

أما بعد . فهذه إلمة يعنى القيام عن العوص فيها إلى الأعماق . وما نبى من استهداء الإسلام لإتوحيات الرائدة زمن الخدمة الاجتماعية مجرد الإشادة بأجماده والتخليق فى الآفاق بتراته . ولكننا نبى أيضاً بعض البر بالعلم وببعض الإخلاص لذلك الفن ذاته

ليب العبر

آخر : من حراسة بستان أو أمانة طاحون أو كفالة سيان يقدو معهم إلى التلميم وروح » ... الخ (٢٩)

والتصدق على الجناة مقبول فى الإسلام ما صلحت نية التصدق وما أريد بالصدقة رد الضال وإقامته على الطريق . والنبي فى هذا الشأن يروى قصة محسن وقمت صدقته عند زانية وعند سارق وعند غنى . قبلت صدقته « أما الزانية فلمها تستعف به من زناها ؛ وامل السارق أن يستعف به عن سرقة ؛ ولمل الغنى أن يعتبر فينفق مما آناه الله عز وجل » (٣٠)

وفى تنظيم الإحسان ، يسبق النبي غير مأموم بأسوة أو متبع سابقة ، إلى تقرير ( بحث الحالة ) الذى هو من أنفع ما تقرره الخدمة الاجتماعية الحديثة : عن « قبيصة بن مخارق الحلال » قال : تحملت حمالة ( الحالة ) هى المال الذى يستدينه الإنسان وينفقه فى إصلاح ذات البين كالإصلاح بين قبيلتين ( نحو ذلك ) فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أسأل فيها ، فقال : أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، قال : ثم قل : يا قبيصة ، إن السائلة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له السائلة حتى يصيبها ثم يمك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله ، فحلت له السائلة حتى يصيب قواماً من عيش ، أو قال سداداً من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجبا من قومه ، لقد أصابت فلاناً فاقة فحلت له السائلة حتى يصيب قواماً من عيش أو قال سداداً من عيش ، فما سواهن من السائلة يا قبيصة سحناً بأكلها صاحبها سحناً (٣١)

فالنبي يرى ألا يأخذ سائل بدعوى الفاقة شيئاً حتى يتحرى أمره ، فيشهد بإعساره لا فرد واحد قد يكون له هوى فى النعم أو الإعطاء ، بل ثلاثة ، وليسوا ثلاثة كفيهما

(٢٩) ابن بطوطة : تحفة الأنظار فى غرائب الأمصار ج ١ ص ٦١

(٣٠) راجع الشوكانى : ج ٤ ص ١٥٣ و ١٥٤

(٣١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦ ص ١٣٣ و ١٣٤

واظفر الشوكانى ج ٤ ص ١٦٨

(٢٢) صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٤٨

(٢٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦ ص ١٢٩